

الأكاديمية الإسلامية المفتوحة

الفصل الدراسي الرابع

مادة فقه النكاح

د. عبد الحكيم العجلان

الدرس (19)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الحمد لله أفضل ما ينبغي أن يُحمد، وصلى الله وسلم على أفضل المصطفين محمد وعلى آله وأصحابه ومن تبعه.

أما بعد أيها الإخوة المشاهدون والمشاهدات، أيها الحاضرون؛ في ليلة من هذه الليالي الطيبة، وفي مجلس من مجالس العلم نكمل -بإذن الله جل وعلا- المسيرة فيما ابتدأناه من مسائل العدد، ونأتي على ما استبقيناه من المسائل والفروع في هذا الباب، عسى الله -جل وعلا- أن يجعل ذلك زادًا لنا فيما نحتاج إليه في أمورنا وما يتعلق بنا في أحوالنا، فلربما احتاج إلى ذلك أحد إخواننا أو أخواتنا، نسأل الله أن يجعل ذلك إلى خير، وأن يجعل به لهم فيه فضل، وأن يُقيموا به سنة نبيهم -صلى الله عليه وسلم- ويؤدوا حق ربهم -جل وعلا- الذي افترض عليهم فيما يكون في نكاحهم وطلاقهم وفراقهم.

وقبل أن نأتي على تكملة ما ابتدأناه فإننا قد تعودنا في مثل هذه المجالس أن نأخذ ثلاث دقائق منها أو نحوًا من ذلك في استهالة يسيرة لا يستغني طالب العلم عنها.

أيها الإخوة، الناس كثير، منهم طلبة علم يطلبون علم الكتاب والسنة، ومنهم طلبة هندسة، ومنهم طلبة طب، ومنهم أنواع كثير، ومنهم من ليس ذا ولا ذاك، لو وُجدَ من طالبٍ من الطلاب أو أحد من الناس من الخطأ أو الخلل أو النقص أو الضعف لم يكن عليه في ذلك تبعة كبيرة كما لو كان طالب علم يرجو ما عند الله -جل وعلا- والدار الآخرة، يسلك سبيل السنة، ويرجو أن يُوفَّقَ لفهم آيات الكتاب، فإنه لا يليق به أن يُفارق الأدب أو أن يُخالف الأخلاق، أو أن يتزل عن درجة طيب الخصال، فإن هذه مما لا تليق بطالب العلم البتّة.

وإن طالب العلم لأجل ما خصّه الله به من العلم بكتاب الله -جل وعلا- وبسنة رسوله -صلى الله عليه وسلم- ينبغي أن يكون متأهباً لذلك متأهباً لهذه المترلة عارفاً بهذه الدرجة فيؤدي لها حقها، ولأجل ذلك قال الله -جل وعلا- لنبيه ﴿إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ [المزمل: 5]، إشارة إلى أن هذا القول الثقيل يُحتاج فيه من الاستعداد والأهبة والاهتمام ما ينبغي للإنسان أن يؤدي فيه حقّه وألا يُنقصه درجته.

ولذلك وصف الله -جل وعلا- نبيه بقوله: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: 4]، وهذا يأتي على كل الأخلاق التي تتعلق بها طالب العلم في طلبه، وقد تكلمنا على أنه لا ينفك من الحاجة من دراسة كتب أدب الطلب والإتيان عليها جميعاً، حتى -بإذن الله جل وعلا- ينتظم في سكلها، ويتخلق بخلقها، ويكون من أهلها، لكنني أحب أن أنبه إلى أمرين عظيمين من أهم الأمور التي تليق بطالب العلم في وقت تحصيله للطلب:

- وهو أن يكون رحيماً بالناس، فإن من الناس من إذا أوتي شيئاً من العلم وجد مجالاً أو طريقاً إلى أن يسوطهم بسياط الكتاب أو السنة بغلظة وفجاجة وفظاظة وغير ذلك، فالله -جل وعلا- قد قال لنبيه: ﴿وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ﴾ [آل عمران: 159].

ويقول -جل وعلا- في آخر السورة: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: 128]، في آخر سورة التوبة.

فيه شفقة ورحمة، والنبى -صلى الله عليه وسلم- يقول: «إنما مثلي ومثلكم كمثل رجل استوقد ناراً، فلما أضاءت جعلت الجنادب والخنافس يتقحمن فيها، فأنا آخذ بحجزكم من النار».

فأنت يا طالب العلم مقتدٍ بنبيك -صلى الله عليه وسلم- في حفظ الناس، ومنعهم من الشرور، وحملهم على الخير، وإعانتهم عليه تحبباً وتأليفاً وتقريباً وتسهيلاً، لا يكون الإنسان في ذلك مضيعاً للحكام ولا مفرطاً فيها، لكن لا يعني ذلك أن يكون مقطباً وجهه، مسيئاً خلقه، لا يعرف للناس قدراً، ولا يُترههم منزلة تليق بهم.

هذا من أعظم الأخلاق التي تفوت على طالب العلم أثر علمه وبركة نفعه للناس.

والثاني وهو أيضاً لا ينفك عن هذا مرتبط به: هو العجب والكبر.

وإن من الناس من إذا فتح الله له باب العلم رأى الناس كأنهم لا شيء، وأنهم جهلة، وأنهم في شيء من الضياع والضلال، وأنه هو الذي خصّه الله -جل وعلا- بالعلم وعرفه بالحكمة، وأنه هو الذي يؤدي حق الله -جل وعلا- عبادة وعلماً وتعلماً وتعليماً، فيفوته بذلك من الانقياد لله والاحبات له، ويلحقه من حظوظ النفس والالتفات إليها والفرح بها ما يفوت الإخلاص لله -سبحانه وتعالى.

ولأجل هذا لم يزل ذلك الرجل هو وصاحبه -كما ذكر النبي صلى الله عليه وسلم قصتهما من بني إسرائيل- أحدهما كان عابداً، والآخر كان فيه شيء من

التفريط، فلا يزال يذكره، يذكره، يذكره، حتى إذا جاء مرة وجده على ذمب قال: والله لا يغفر الله لك.

قال: دعني ورب.

فلما بُعث قال الله -جل وعلا: من ذا الذي يتألى عليّ، غفرت لفلان وأحببت عملك.

فامر بهذا إلى النار، وأمر بهذا إلى الجنة.

في روايات كثيرة لهذا الحديث.

فإذن لما أعجب بنفسه ورأى أنه هو الذي يستحق المغفرة، وأن من سواه لا يستحق ذلك؛ أبان الله -جل وعلا- خلاف قصده، ولأجل هذا قال الله -جل وعلا- في كتابه: ﴿وَبَدَأَ لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ﴾ [الزمر: 47]. وكان السلف إذا وصلوا إلى هذه الآية عظم بكاؤهم وخشيتهم لله -جل وعلا.

فكم من الناس -وهم كثير- يظن أنه من أهل الخير والصلاح، ثم يتبين أنه من أهل الشر والفجور والفساد! أسأل الله أن يعفو عنا.

فهذا خلقتان ينبغي لطالب العلم أن يتخلق بهما وأن يحرص عليهما.

لا أريد الإطالة، فليس هذا هو محل تأسيس هذه الأخلاق والقول فيها، وإنما هي إشارة سريعة إليها، هذا يحصل عند طلاب العلم وطالبات العلم، إذا رأت امرأة مقصورة في حجابها، مقصورة في طاعة ربها، وافقت أو صادفت بعض شهواتها ورغباتها؛ استهجنتها أو استبعدتها، أو ظنت أنها ليست مثلها؛ فلحقها من العجب ولحق تلك من الاستهانة بها ما قد يُدخل الإنسان في مثل هذه الأمور ويُلحق به بعض التبعات.

أيها الإخوة، لا يزال الحديث موصولاً فيما يتعلق بأحكام المعتدات، وقد ذكرنا المعتدة الخامسة وهي التي ارتفع حيضها كيف تعتد إذا طلقها زوجها.

وقلنا أن عدتها تكون على حالين:

- إما أن تكون قد علمت السبب.

- أو لم تعلم.

فإذا لم تعلم السبب تمكث تسعة أشهر، ثم تعتد ثلاثة أشهر.

وقلنا أن سبب التسعة والثلاثة:

التسعة هي لماذا؟

ليتيقن عدم حملها.

والثلاثة: هي أنها تنتقل إلى عدة الآيسة والصغيرة -ثلاثة أشهر.

وقد قلنا أن تلك إنما هي على سبيل التيقن، فإذا حصل التيقن بهذه الوسائل الحديث فإنه يُمكن أن يُستغنى عن التسعة أشهر، وتشرع بعد ذلك في عدتها ثلاثة أشهر، وتكون كالتى أيسست من حيضها.

والتي دريت ما سببه فإنها لا يُمكن أن تنتهي عدتها حتى تبلغ سنَّ الإياس، لأنها تعرف السبب، تعرف ما الذي رفع حيضتها، لكنها إذا حاولت أن تعود حيضتها بأن قطعت السبب أو جرت في ذلك ثم لم تأتَها حيضتها فإنها تنتقل إلى القسم الأول وتكون مثل ذلك في أن عدتها تسعة أشهر تيقن عدم الحمل، ثم ثلاثة أشهر، ويدخلها الحكم إذا حصل اليقين من الانتقال مباشرة إلى ثلاثة أشهر ما تقدّم بيانه وذكره.

ننتقل بعد ذلك إلى المعتدة الأخيرة وهي السادسة: وهي زوجة المفقود.

متى تعتد زوجة المفقود؟ من فُقدَ زوجها سواء كان ذلك في حرب أو في حريق أو في غرق -سفينة- أو كان ذلك في سفر، إلى غير ذلك من الأشياء التي يُحكم فيها من أن ذلك الرجل مفقود وأنه غير موجود، لا يُعرف حياته ولا يُعرف مماته، يعني لا يُتيقن أحدهما؟

هذا -على كل حال أيها الإخوة- يبحثه الفقهاء -رحمهم الله تعالى- أحكام المفقود في كتاب المواريث، يعني متى يُحكم من أن المفقود قد مات وترتب عليه أحكام الموت؟ ومتى يُبقى له حكم الحياة وترتب له أحكام الحاة من أن زوجته له، وأن لها النفقة، وأنها تُحبس عليه؟

إلى غير ذلك من الأشياء.

هم يذكرونه ويفرقون بين مَنْ فُقدَ في حال السلامة كسفر ونحوه، ومن فُقدَ في حال العطب، مثل الحرب ونحوها.

فهنا يقولون: يُنتظر أربع سنوات في الثاني -العطب- ثم يُحكم بموته ويحكم بذلك القاضي.

وإذا كان غالبه السلامة فيُنتظر حتى يبلغ تسعين عاماً، ولأهل العلم في ذلك تفصيل يُنظر في موطنه، وليس هذا محله.

فالمهم أنه إذا حُكم بانتهاء مدة المفقود فإن المرأة تشرع في العدة، وعدتها عدة المتوفى عنها زوجها، تمكث أربعة أشهر وعشرًا، فإذا أتمتها فإنها تكون خلية من الأزواج، وتُحكم بأنها بريئة من هذا الزوج، فلها أن تتزوج ولها أن تفعل كما تفعل أي امرأة طُلقَت من زوجها أو مات عنها زوجها.

لكن هنا لو أن المرأة في أثناء عدتها تبين أن زوجها قد مات منذ زمنٍ طويل، فشهد اثنان أنهما كانا معه قبل العام الماضي وأنه قد مات في ذلك الوقت وأنه انتهى، فهنا نقول: نرجع لما قلنا سابقًا وأنها تعتبر انتهت عدتها، لأن عدتها حقيقة منذ مات زوجها، فنحسب أربعة أشهر وعشرًا، ما دام أنها انتهت فقد انتهى ما يتعلق بحكمها.

على كل حال يذكر الفقهاء -رحمهم الله تعالى- بعض التفصيلات في المفقود زوجها: لو تزوجت ثم جاء زوجها كيف يفعل فيها؟

لكن لما كانت هذه المسائل مسائل نادرة ونحن نقتصر على أمهات المسائل وأصولها؛ فإنه لا يسعنا الوقوف في مثل هذه المسألة.

بقيَ قبل أن نتقل إلى مسائل مهمة: الموطوءة بشبهة.

الموطوءة بشبهة عند الفقهاء -رحمهم الله تعالى- يلزمها العدة.

من الموطوءة بالشبهة؟ يعني أنها وُطئت كيف؟ تستطيع يا أكرم؟

{أقول يا شيخ -أحسن الله إليك- أن يكون هناك خلل في أصل الزواج -في أصل النكاح-}.

لا، هذا يُعتبر نكاح فاسد.

{نعم}.

الموطوءة بالشبهة: هي التي يطؤها الرجل ظاناً أنها زوجته وليست بزوجه، وهذا يحصل في بعض الأحوال للاختلاف في عينها، كما أنه لو عُقد له على زوجته، ثم ظنها في هذه الغرفة فدخل عليها فظنها زوجته فوطئها، وتبين له أن هذه ليست زوجته.

وفي بعض الأحوال مثلاً على سبيل المثال: لو جاء مسافراً في فراش زوجته أختها أو صاحبته أو جارتها كانت تؤانسها وتجلس إليها، فجاءها ظاناً أنها زوجته، فهنا موطوءة بشبهة لأنه يظن أنها زوجة له وليست بزوجه، وهذا للاختلاف في عينها.

وقد يكون ذلك مبناه على الاختلاف في حكمها: من أن يكون ذلك في نحو نكاح فاسد، فلو نكحها يظن أن هذا النكاح نكاح صحيح، وهو يظن أنه إذا زوجه وليها أنه انتهى هذا الأمر، وأنها زوجته حتى ولو لم يشهد شهود لجهله، وهو معذور بذلك؛ فهذا نطاح فاسد.

فبناء على هذا لو وطئها في نحو ذلك النكاح فنقول في مثل هذا أنها يلزمها العدة.

وكذلك لو أنها تزوجت بغير ولي لمن يرى وجوب الولي وهم جمهور أهل العلم، وقد تقدّم بما يتعلق بتلك المسألة، فلو طُلقت أيضاً فإنها يلزمها، أو حتى في النكاح الفاسد إذا حُكم بالفرقة بينهما فإنه يُطلب منها أن تعتدّ لزوجها.

{شيخ - أحسن الله إليك - إذا حُجّت المرأة ولم تُكمل حجّها، وبقيت أربع سنوات وزوجها يطؤها وهي لا تزال محرمة، فما ذا تعتبر؟}

هذه المسألة ليست من مسائل العدد، وإنما هي من مسائل الحج.

{لكن أقصد يعني هل يعتبر هذا الوطء وطء شبهة؟}

لا، هذا يطأ زوجته.

{لكنها محرمة}.

لكنها زوجته، وهذه محرمة عليه لا لكون الوطء شبهة، لكن لأجل أنها متلبسة بعبادة تمنعها من الوطء في تلك الحال، فهذه لا تدخل في هذا الحكم بلا شك.

سننتقل إلى مسألة أخرى وهي مترتبة على هذه المسائل المتقدمة: ذكرنا أن المرأة تكون معتدة، هل إذا اعتدت المرأة تلزمها أحكام أخرى أو لا يلزمها شيء وإنما هو مُكث؟

لا يخلو إما أن تكون العدة عدّة وفاة، فهذه لها أحكام.

وأما إذا كانت العدة غير وفاة فإنها أيضاً لها أحكام أخرى، أو لا تتعلق بها تلك الأحكام.

فإذن هذا ما يسمى عند الفقهاء: أحكام الإحداد.

فمن التي تلزمها أحكام الإحداد؟

التي تلزمها أحكام الإحداد هي التي مات عنها زوجها، أما التي فارقها في حال الحياة فلا يلزمها ذلك.

فإذن هذا محل البحث في هذه المسألة، قد نأتي إلى بعض المسائل اليسيرة التي تشترك فيها المطلقة مع المحاذة، لكن الأصل في هذا الكلام -أو فيما نحن بصصده- هي التي حادّت من زوجها، ما الأحكام التي تليق بها؟ وما الأشياء التي تحتنبها وبما دلت عليه السنة من الأدلة في هذا؟

فإذن بادئ ذي بدء فنقول: أن التي مات عنها زوجها هي لها عدّة وهي أربعة أشهر وعشرة إن كانت غير حامل، وعدتها وضع الحمل إن كانت حاملاً. ثم إنها يجب عليها أن تحتنب في ذلك أشياء، والدليل على هذا ما هو؟

أن النبي -صلى الله عليه وسلم- كما في حديث أم حبيبة تقول أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تأخذ على ميتٍ فوق ثلاث إلا على زوجٍ أربعة أشهر وعشراً».

فدلّ إذن على أن المرأة إذا مات عنها زوجها فإنها تحادّ، فأخذنا من هذا الحديث حكيمين:

الحكم الأول: أن الإحداد على غير الزوج لا يجوز في أكثر من ثلاثة أيام، سواء كان أباً أو أخاً أو أمّاً، أو ابناً، أو قريباً، أو بعيداً؛ لا يجوز للإنسان أن يُحدّ عليه فوق ثلاث لدلالة هذا الحديث.

ولذلك أم حبيبة لما مات أبوها أبو سفيان وبقيت ثلاثة أيام دعت بطيب ثم مسحت به، وقالت: "والله ما بي حاجة إلى هذا الطيب غير أن سمعت النبي -صلى الله عليه وسلم- يقول ذلك لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تأخذ على ميتٍ فوق ثلاث إلا على زوجٍ".

فامتثالاً للنبي -صلى الله عليه وسلم- حتى لا يظهر منها المحاد فوق ثلاث، وحتى تكون مقتفية لذلك؛ فإنها أظهرت زينتها وأظهرت طيبها وما يلحق بهذا، أو ما يُفارق حقيقة الإحداد.

فإذن هذا يدل على الإحداد على غير الزوج.

أما الزوج فإنه أربعة أشهر وعشرًا لغير الحامل، والحامل حتى تضع حملها.
إذا قلنا من أنها تحادّ؛ فما الذي يلزمها في حال إحداها؟
هنا ذكر الفقهاء -رحمهم الله تعالى- في هذه المسألة جملة من الأحكام:
أولها: أن لا يجوز للمحادة أن تمسّ طيبًا.
وهذا جاء به الحديث الصحيح عن النبي -صلى الله عليه وسلم- فإنه قال:
«ولا تمسّ طيبًا»، في الحديث المتفق عليه.
ولأن الطيب ونحو ذلك من دواعي الزينة التي تحرك الشهوة، والمرأة في هذه
الحال مأمورة باجتنابها، ومحمولة على البعد عن تلك المور.
فلأجل هذا لم يُجز لها أن تفعل شيئًا من ذلك.
والأطيب هنا لا حدّ لها، سوتء كانت من هذه الأطياب الصناعية، أو
كانت من الزعفران، أو سواء كانت من الأعواد ونحوها؛ كل ذلك داخل في هذا
الإثم متعلق به ذلك الحكم، أنه لا يجوز للمرأة تعاطي شيئًا من ذلك البتّة.
هنا مسألة الحقيقة يكثر الكلام فيها والحديث عنها، سواء في هذه المسألة أو
في باب الحجّ، وهو أنه يوجد بعض الأشياء من المنظفات والأدهان التي لها رائحة
جيدة، فهل تكون المرأة ممنوعة منها في حال إحداها أو لا؟
فنقول يا إخوان: هذه المسائل لا حدّ لها، ولا يُمكن أن نأتي على كل الأشياء
فنقول حكمها واحد، ولا أنه لا يُعتبر لها إشكال في مثل هذا، لكن نقول
كضابط لهذه الأمور: ما كانت من هذه الأدهان رائحته طيبة لكنه لا يُتخذ طيبًا،
أو المنظفات؛ فإنه لا حرج في استعماله.
أما إذا كان يُتخذ طيبًا أو يُعرف من أنه عطر فإنه يُعتبر في حكم الطيب
فيمتنع منه.

فمثلاً: النعناع. هذا نبتة معروفة رائحته طيبة، هل تُمنع منها المحادة؟
لا، لأنه وإن كان رائحتها طيبة لكن هذه لا تُتخذ طيبًا.

على سبيل المثال: الصابون، والصوابين كثيرة، سنذكر أشهرها الذي يُمكن في أنحاء العالم يعرفونه صابون "لوكس" هذا مشهور جدًا وله رائحة طيبة وإن كان له أنواع كثيرة، لكن في الأصل له رائحة طيبة لكنه لا يُتخذ طيبًا في الأصل.

وأذكر أن شيخنا الشيخ ابن باز -رحمه الله- سئل عن ذلك فقال من أنه لا يدخل.

فنقول: هذه لا تدخل، لكن مع هذا ينبغي للمرأة أن تتقي هذه الأشياء، لكن لو احتاجت فاستعملت شيئًا من لك فلا نقول من أن هذا طيب وأنه عطر، وانها فعلت ما حُرِّم عليها فعله.

هذا إذن ما يتعلق بالطيب.

الثاني مما تجتنبه المرأة: هو الزينة.

والزينة إما أن تكون زينة في نفسها، مثلًا ما يسميه الناس الآن "المكياج"، يعني له أسماء أكثرها تعرف بالإنجليزية ونحوها باللغات الأخرى.

على كل حال ما كان على هذا النحو فإن المرأة ممنوعة منه، ولأجل هذا لما استعملت بعض النساء الصبر وكان مما يجلو الوجه، فالنبي -صلى الله عليه وسلم- نهاها عنه، فأخذ من هذا أهل العلم أن تُنهى عنه.

قالت: إن لي به حاجة، فإن فيها كذا وكذا.

قال: «فإذن استعمليه بالليل لا بالنهار». هذا شيء.

الكحل نهي النبي -صلى الله عليه وسلم- عنه، ولأجل ذلك لما جاءت تلك

المرأة وقالت: إن ابنتي محادة على زوجها، وإنها تشتكي عينها، أفكتحل؟

والكحل كان جمالًا ودواءً؛ فنهاها النبي -صلى الله عليه وسلم- عن ذلك.

وهذا كأنه لما لم يتمحض طريقًا للعلاج وكان يُمكن اتخاذ علاجًا بطرائق

أخرى ليس فيها هذه الزينة فإنها تتخذه.

ولذلك الصبر أذن فيه بان تأخذه في الليل في حال واحدة، لأنه لا يتحصل به الجمال -أي إذا كان في حال الليل والنوم.

فإذن هذا ما يتعلق بالزينة، فدل ذلك على أن الأشياء التي تتجمل بها المرأة لا يجوز لها أن تتعاطاه حال إحداها، وهو الذي يعبر عنه الفقهاء في الإحدا: أنه ترك ما يدعو المرأة إلى نكاحها من زينة وطيب، ويُراغب الرجال فيها. الزينة الثانية من أقسامها: الثياب ونحوها.

وهذا تُمنع منه المرأة أيضاً، ولذلك جاء في الحديث: «ولا تلبس المعصفر من الثياب ولا الممشق»، وهو نوع من الصبغ يوم أحمر ونحوه. فهذا من الأشياء التي يُطلب بها الجمال، يُطلب بها الزينة، يُطلب بها نحو ذلك. فإذا هذا منهي عنه.

والفقهاء كانوا يعبرون كثيراً بالأثواب المصبوغة، فبناء ذلك تكون ممنوعة لأنها تُتخذ للزينة والجمال.

يستثنون من ذلك: إما ما كان ثوب عصب. ويقصدون بالثوب العصب: الذي لونه قد صُبغَ قبل نسجه، يعني ليس بعدما نُسج ولكن قبله، فيُخففون فيه.

أيضاً يُخففون فيما كان جميلاً بنفسه ولكنه ليس بصبغ، كأن يكون مثلاً مثل الأبيض، يقولون هذا طبعه هو أبيض، فلو لبست أبيضاً لكنه ليس مجملاً ونحوه فلا يكون عليها في ذلك شيء حتى ولو كان جميل شكله، لأن المرأة منهن من تكون جميلة وضيئة حتى ولو لم تفعل شيئاً من ذلك، فلا نقول أنها تسود وجهها أو تغير شكلها، فكذلك هذا.

ومثل هذا لو كان من ذوي الأسعار الغالية من الحرير ونحوه، هو ليس فيه جمال، يعني هو لم يُنقش ولم يُجعل ولم يُصبغ ونحو ذلك؛ فلا يكون فيه حرج في هذه الحال.

وقالوا: ما كان الصبغ لا يُتخذ للجمال، وإنما يكون مثلاً ليحتمل الأوساخ مثل الكحلي ونحوه، فيقولون إذا كان على هذا النحو فإنه لا بأس به.

فعلى كل حال اختلف ما ذكره الفقهاء -رحمهم الله تعالى- عن وقائع الناس، لكن الضابط في ذلك لم يختلف، فما كان من الألبسة يُتخذ على سبيل الزينة والتجمل فإنه يكون ممنوعاً منه، والمصبوغ من المعصفر والممشق الذي جاء به النص من باب أولى، وما كان صبغه قبل النسج فالأمر فيه أسهل إلا إذا كانت عادة النساء أن تتخذنه للزينة والجمال فإنه تُمنع منه.

هذا إذن واضح.

أيضاً من الزينة الممنوعة: ما يكون من حال الحلي، فإن المرأة في ذلك ممنوعة من اتخاذ الحلي ونحوها لأنها زينة وليست في حال تحمل ونحوها.

هذا إذن من الأشياء التي تتعلق بحكم المرأة إذا كانت في حال إحداها.

من المسائل التي تتعلق بالمرأة في حال إحداها: أنها تجب عليها العدة في بيت زوجها التي أتاها خبره وهي فيه، فبناء على ذلك لا يجوز للمرأة أن تخرج من بيت زوجها إذا تُوفي وهي في ذلك البيت، حتى ولو كانت قد ذهبت لجارتها أو زارت ابنها في بلد آخر ونحوه فإنها ترجع إلى بيتها، لأن هذا هو بيت الزوجية التي أتاها الخبر وهي فيه، فإنها تمكث في ذلك أربعة أشهر وعشرًا.

ويقول الفقهاء -رحمهم الله تعالى- أنه لا يجوز لها أن تتحول منه حتى تنتهي عدتها، رُوي ذلك عن جماهير الصحابة، ولأن النبي -صلى الله عليه وسلم- ألزمها بأن تعتد في بيت زوجها الذي أتاها خبره وهي فيه.

يقول الفقهاء: إلا أن تضطر إلى سوى ذلك، كما لو أنه كان مستأجرًا وانتهى إجهادها ما تستأجر به، أو أخرجها منه صاحب الدار، أو خافت على نفسها ولم يُمكنها البقاء في ذلك؛ فنقول في تلك الحال: فإنها تتحول

إلى بيت آخر، لكن إذا لم يكن بها حاجة في مثل هذا فإنه لا تنتقل من ذلك البيت.

وإذا حادّت المرأة فإنه يلزمها أن تبقى في بيتها، ولا تخرج في ذلك إلا لحاجتها في حال النهار وللضرورة في الليل.

ما الحاجة التي يمكن أن نقول للمرأة أن تخرج فيها؟

{إذا كان لغرض البيت}.

إذا كانت لشراء أغراض البيت.

ما تقول يا عبد الحكيم؟

{شيخ، ربما يكون لبعض الحالات الاضطرارية كالمرض الشديد}.

لازم يكون المرض شديداً؟

يعني لو كان مثلاً يسير -أنفلوانزا خفيفة؟

{ربما يتيسر في البيت، أما إذا كان شديداً لا يذهب إلا بخروجها خرجت،

والله أعلم}.

تشدد على النساء، من أين أخذت ذلك؟

{لأن الشارع شدد على هذه المسألة}.

لعلك أن تستعمل عبارتك التي استعملتها قبل.

{لعل الشارع شدد في ذلك}.

أحسنت، أنا أشرتُ إليك بـ "لعلك" جزاك الله خير.

هو الحقيقة قلنا -وأنا بودي الإخوة المشاهدين يلحظون هذا اللفظ، وهذا اللفظ عبر به الفقهاء- تخرج لحاجتها في النهار وللضرورة في الليل، والحاجة أوسع، فكل ما يحتاجه الإنسان يجوز الخروج له، فلو احتاجت مثلاً لشراء أغراض، حتى يقولون: ولو وُجد من يأتي بها بدلها فإن لها أن تخرج ما دامت الحاجة لنفسها جاز، وإذا احتاجت الذهاب إلى المستشفى حتى ولو لم يكن ذلك

ملحًا أو شديدًا، فالمُلاحُ ظاهر مثل عملية، انفلوانزا حادّة، حرارة شديدة ونحوها-
، لكن لو أرادت أن تذهب إلى المستشفى في مراجعة يسيرة للتأكد من بعض
الأشياء مثلًا، فإذا قلنا أنها للحاجة فهذه حاجة، والحاجة داعية إلى هذا، ولها أن
تخرج في نحو ذلك.

طيب، هل للمرأة أن تخرج للبيع والشراء؟
أو بعبارة ثانية: لو كانت موظفة فهل تخرج لوظيفتها؟
أنت مشدد على النساء، فماذا تقول؟
بناء على ما ذكره أهل العلم ونصّ عليه الفقهاء ودلّت عليه دلالات السنّة أنها
إذا احتاجت إلى ذلك فلتذهب.
والدليل على هذا: أن تلك المرأة التي مات زوجها فخرجت لتجدّ نخلها،
فنهاها عنه، قال: «لا تجدين».

فذهبت إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- فسأله فأمرها أن تجدّ نخلها.
فأخذ من هذا أهل العلم أنه ما كان لها من حاجة لقضاء حاجة أو لطلب
رزق أو نحو ذلك من وظيفة أو غيرها؛ فإنها تخرج إليه.
طبعًا الوظيفة ربما تكون متكررة كثيرًا، لكن إذا كانت حاجتها قائمة إلى هذا
فإنه لا يُمكن أن نقول: تضيع وظيفتها، أو تفوّت ما يكون سببًا لرزقها مع
حاجتها إلى ذلك، ولأجل هذا فإنها تذهب إليه ولا يكون عليها في ذلك شيء لو
ذهبت.

طيب، لو قلنا ما هو أخف من هذا: سئمت من البيت، احتاجت للخروج؛
لو بنينا على جوابك الأول لأبعدنا في هذا، لكن تعرفون ما جرى لبعض النساء
أنهن كنّ مات أزواجهنّ في غزوة أحد، سالن النبي -صلى الله عليه وسلم- أن
يبتنّ عند واحدة، يعني يجتمعن في بيت واحد للمؤانسة وينمن في ذلك.

فقال النبي -صلى الله عليه وسلم: «تحدّثن حتى إذا كان وقت نومكن لترجع كل واحدة إلى بيتها».

فيعتبرون هذا منا لحاجت التي تحتاج إليها، فإذا كانت مما يلحقها شيء من السّامة والخوف، احتاجت إلى أن تخرج في حالة ملحّة لذلك في نفسها؛ فإنها لو خرجت فلا بأس عليها في ذلك.

وأما ما يشتهر عند العوام أنها لا تخرج إلى القمر ونحو ذلك، ولا تبشر القمر في سور بيتها ونحوه؛ فإن هذا لا أصل له ولا أساس ولا اعتبار بها ولا وقوف، لكن نقول: أن الأمر بلزوم البيوت والمكث فيها في حال الليل أشد، فإنها لا تخرج إلا للضرورة، لدلالة الحديث «حتى إذا كان وقت نومكن لتعود كل امرأة إلى بيتها».

ولأن ذلك وقت للبقاء في البيوتات، وهو أيضاً من مظنة الفتنة ونحو ذلك، فلاجل هذا كانت أبعد عنه وأبقى في بيتها.
هذا إذن ما يتعلق بمسألة البقاء.

الحقيقة أن هذه مسائل يكثر السؤال عنها والوقوف فيها، وتعلل بعض النساء أو تستشكل كثير من النساء ما يتعلق بذلك، فهذا كالتخفيف أو كالتسهيل لهذه المسائل والجمع لها في هذا الموطن بدون ما تشقيق وذكر لتفصيلات ونحوها، هذا ملخص يُمكن أن تستفيد منه كل امرأة تحتاج إلى مثل ذلك أو يلحق بها مما يتعلق بهذا الباب من مسائل.

هل بقي من مسائل الإحداد شيئاً؟

طيب، أنا سأقول لكم مسألة: لو أن المرأة كان عملها بالليل، كما لو كانت مثلاً في الطب، هل تخرج؟

الحقيقة أنه مشكل هذا من جهة أن الليل أشد، وإن كان من جهة الاعتبار أن العمل مما تخرج إليه، لكن لما كان ذلك وقتاً تمكث فيه المرأة ويحسن بها البقاء في

بيتها؛ فبناء على ذلك الأمر في هذا أشد، ولأجل هذا لا أستطيع أن أقول بذلك افتناءً، ومن عرض لها مثل ذلك ولم تستطع البقاء مدّة إحداها؛ فإنّا لا نقول إلا أنّها تستفتي وتنظر في ذلك من يفتيها في مكانها ومحالها أو بلدها. طيب، لو أن المرأة فرطت في إحداها على زوجها، فما الذي يلزمها في ذلك؟

يعني امرأة -على سبيل المثال- لما مات زوجها لم تحتب الزينة، لم تحتب الطيب، ما الذي يلزمها في مثل ذلك؟

أكرم أنت نائب عن المشاهدين، إجابتك وإحسانك للإجابة إحسان إليهم. قلت لك: لو أن امرأة فرطت في إحداها على زوجها، ما الذي يلزمها؟ جلست ما أحدثت، لم تمتنع من الزينة، ولم تجرّد يديها من الحلي ونحو ذلك، فما الذي يلزمها؟

{تطلب المغفرة من الله لأنها ارتكبت ذنب في حق زوجها}.
جيد، ما دام أنكم فقهاء فلا بد أن يكون منكم شيء من التفصيل.
فنقول: لا يخلو:

- إما أن تكون لم تزل وقت الإحدا ساريًا، فنقول في مثل هذه الحال: يجب عليها أن تمتنع، فما كان من زينة تتجرد منها، وما من حلي تخلعه، وتفعل في بقية ما بقي من وقت إحداها ما تفعله المحادّة، وأما ما مضى فإنها تستغفر الله وتتوب إليه، لأن تلك معصية وذنوب قد اقترفته في مخالفة أمر الله وأمر سوله -صلى الله عليه وسلم- الذي أوجبه الله عليها حقًا لزوجها وقد فوتته، فيلزمها أن تقوم بالاستغفار والتوبة إلى الله -جل وعلا.

أما لو انتهت هذه المدة، فهل يلزم المرأة في هذا قضاء إذا كانت ليس أنما فات عليها وهي لم تعلم، لكن هي عالمة وهي حاضرة لما مات زوجها لكنها لا تعبأ به، هل يُمكن أن نقول من أن هذه الحال بأنّها يلزمها قضاء؟

{لعل لديكم تفصيل}.

لعل لدي تفصيل، لا، القول فيها كما قلنا سابقاً من أن وقت الإحداد هو وقت العدة، ووقت العدة وقت يتحصّل مباشرة بموت زوجها، فيبدأ من أول موته إلى أربعة أشهر وعشرًا عدتها، فإن حادّت في ذلك فبها ونعمت وقد امتثلت، وإن فات عليها فإنه قد فات الإحداد والعدة، فإن كان ذلك بغير علمها أو بغير تقصير منها فلا حرج عليها في ذلك، وإن كان ذلك بشيء من التقصير فإنه يلزمها أن تتوب إلى الله -جل وعلا- وتستغفر، لكنه لا يُشرع في ذلك قضاء ولا محل له في مثل هذه الحال.

بعد هذا نحن انتهينا الآن مما يتعلق بأحكام الإحداد، هل بقي عندكم شيء أو ننتقل؟

{أقول يا شيخ -أحسن الله إليك: إن كان الإحداد من حق الزوج، فهل قبل موته هل يحق له أن يأذن لها بالألا تحدّ عليه؟}.

أحسنت، هذا سؤال جيد في محله.

لما قلنا من أن الإحداد حق للزوج، هل يجوز للرجل إحساناً إلى زوجته أن يوصي من ألا تحدّ عليه ويكون ذلك لها؟

فنقول الحقيقة: أن التعبير من أنه حق للزوج يحتاج إلى نظر؛ بل هو فرض أصيل وشرع متين، ليس أنه من حقوق العباد التي بين الرجل وامراته -يعني كالدين لاآدمي- وإنما هو أوجه الله -جل وعلا- لأجل الزوج، فليس هو إيجابه متعلق بالزوج من حيث إذا أذن فترك، وإذا لم يأذن وجب عليها الإحداد؛ ولأجل ذلك لم يذكر الفقهاء ولم يذكر أحد من أهل العلم ولم يُعرف على مر التاريخ أن أحداً أوصى من أن زوجته لا تحدّ عليه وأن ذلك ينفعه ويجدي عليه.

فإن هذا مما أوجهه الله -جل وعلا- في كتابه إيجاباً محكماً لم يكن لأي إنسان الحق في إذهابه أو تركه، ﴿وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ

بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴿234﴾ [البقرة: 234]، فإوجب الله ذلك فلم يكن لأحد أن يفوته، وليس لأحد أن يرجع فيه.

بعد هذا الحقيقة أننا سننتقل إلى باب آخر وهو كتاب الرضاع، لكنني أرى أن الوقت لم يبق فيه إلا وقت قصير -قراءة ثلاثة دقائق- فهل ترون أن نبدأ في هذا الكتاب أو أن نجعله في استهلاله المجلس القادم حتى لا تنفك وحدته، وحتى لا يذهب علينا حسن اتساق المسائل وتقاربها؟

فبناء على هذا أظن أن الأحسن أن نؤجل البداية فيه إلى الحلقة القادمة -بإذن الله جل وعلا.

لكن لا نريد أن تفوت علينا هذه الدقائق الثلاث بدون ما فائدة، عندنا مسألة لعلي أذكركم بها وهي: البائن التي بانّت من زوجها بطلاق هل يلزمها إحداث؟ يقول أهل العلم: أن هذه فرقة اختيارية وأنه رغب عنها، فلم يلزمها إحداث ولا يجب عليها.

والدليل على ذلك: أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «لا يحجل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحادّ على ميّت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً».

فجعل محل الإحداث للموت، فدلّ على أن غير الموت ليس محلاً لإحداث، لمن مع هذا يقول الفقهاء -رحمهم الله تعالى- أن المرأة في حال العدة من طلاق ينبغي لها ألا تتجمل، لأن ذلك ليس بمناسب لحالها، فإنها قد يُساء بها الظن ويُنقل عنها الكلام، فلأجل هذا كانت هذه الحال من الأحوال التي هي متخلية عن الأزواج وقد ذهب زوجها ولا تنتظر في هذا الوقت أن تتجمل لزوج، فلم يكن حسن بها أن تتجمل في تلك الحال.

واضح هذا؟

هنا مسألة أخرى وهي: لو أن امرأة اعتدت من زوجها بطلاق ثم مات في أثناء عدتها، فهل تنتقل إلى عدة الوفاة أو لا؟

تحتاج إلى نظر، وأنت أهل للنظر أنت وأكرم والإخوة المشاهدين.

نقول: هذا لا يخلو من حالين:

- أن تكون مطلقة رجعية: فإذا كانت رجعية فهنا هي زوجة، أليس كذلك؟
فبناء على ذلك إذا كانت زوجة فإنها تلتفي عدتها من الطلاق وتعد عدة الوفاة، لأننا قلنا من أن الرجعية زوجة، ولذلك سترث وتتعلق بها أحكام الإرث ونحو ذلك.

- أما إذا كانت هذه بائن يعني آخر التطليقات الثلاث - فإنها حتى لو مات زوجها في أثناء عدتها فإنها قد بانت منه، فناء على ذلك لا تنتقل ولا ترثه، ولأجل ذلك لا يكون عليها في هذه الحال انتقال إلى عدة الوفاة؛ بل تستمر في عدتها - وهي عدة البائن - ويكون ذلك هو متعلق حكمها.

أظن أننا لا يمكننا أن نأخذ أكثر من هذا، أسأل الله - جل وعلا - لنا ولكم التوفيق والسداد، وأسأل الله - سبحانه وتعالى - أن ينفعنا بما سمعنا، وأن يسددنا في أقوالنا وأفعالنا، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.